الا لزام وهو ايضا ظاهر وان كان الثاني اي عدم الانتهاء
الى امر ضروري يلزم الى المحال لانه حينئذ اما ان يلزم التسل
سل في طرف المبدأ الى العلة او عجز المعلل عن الدليل
وبيان لزوم المحال في ان اذا لم ينته ادلة المعلل
الى امر ضروري التعليل فاما ان تنتهي الى شيء لا يتعلل
اصلا او لا ينتهي الى اصل فان كان الاول فهو المطلوب
اعني عجز المعلل عن الدليل وذلك الامر الذي لا
فائدة في المعلل ان كان الثاني اي لا ينتهي ادلة الشيء
اصلا ان يستدل بادلة غير متناهية يتوقف بعضها
على بعض من جهة التصديق فان كان بين تلك الادلة
التوقف من جهة الحقيقة والثبوت ايضا يلزم التسل
سل من كلتا الجهتين والا يلزم الدور في علوم مرتبة غير
متناهية والتسلسل في المبدأ محال كما بين في محله
واليه اشار المصنف بقوله والا لزم مجرى ممتنع في نفسه
الامر بتقدير تسليمه اي ولئن سلمنا ان التسلسل محال

محال في الدقع لكن يلزم المحال ايضا لانه لا يمكن
اثبات امور في زمان واحد لا نهاية لها وهو محال لانه
خارج عن طوق البشر لان يقتضي ايراد ادلة غير متناهية
فلا يكون مقدورا لكل من يكون في زمان ايراده الادلة
محصورة بين النهايتين واعلم ان بعضا من شارح
هذه الرسالة اورد ههنا بحثا قد توجه ذهنه
وهو ان الدقع في المبدأ على الوجه المذكور انما يتم على
تقدير منع السائل دليل المعلل على طريق المناقضة
او النقض الاجمالي اما اذا عارض السائل وسنه
المعلل مناقضة او معارضة او نقضا فكيف يكون
هذا عجزا لدليل المعلل على الوجه المذكور فلا بد
من بيان ما اجاب عنه فقال ان كل ما يذكره المعلل من
النقض اجمالا او تفصيلا ومن المعارضة فهو
بتوقف دليل وكل ما هو كذلك فدليله يحتاج اليه
وبين صدره بان كل ما ذكره المعلل ينقطع به
السائل فهو سبب لمنع دليل المعلل واما الكبرى

Copyright © King Saud University